

مشروع دعم حقوق الإنسان في العراق

Human Rights Advocacy Initiative

التقرير الخاص بالمؤتمر الوطني الثاني لحقوق الإنسان

المنعقد بتاريخ 2010/11/8-7

تحت شعار

"هدفنا الحقوق..... غايتنا الإنسان"

أُنعقد بتاريخ 2010/ 10 / 8-7 وعلى قاعة نادي العلوية المؤتمر الوطني الثاني لحقوق الإنسان كجزء أخير من نشاطات مشروع دعم حقوق إنسان في العراق.

اليوم الأول:



حضر أكثر من 113 مشارك ومشاركة من ضمنهم ستة أعضاء من البرلمان العراقي وأربعة أعضاء من مجلس المحافظة وخمسة مشاركين يمثلون منظمات دولية, وأربعة عشر مشارك يمثلون جهات حكومية ووزارية وعدد من الأكاديميين وقادة مجتمع مدني وإعلاميين.

قدم السيد علي رحيم مدير المشروع الذي رحب بالحضور وأعلن عن افتتاح أعمال المؤتمر بإعطاء نبذة مختصره عن تحالف مشروع مبادرة دعم حقوق الإنسان الذي ضم 20 منظمه غير حكوميه من جميع محافظات العراق.

ثم دعا ألسيده رند الرحيم المدير التنفيذي للمعهد العراقي لإلقاء كلمتها في المؤتمر . في بداية كلمتها دعت الحضور للوقوف دقيقة صمت واحده على أرواح شهداء كنيسة سيدة النجاة وشهداء يوم الثلاثاء الدامي.



وبينت في كلمتها تاريخ نشوء المعهد العراقي والبرامج التي نفذها منذ تاريخ تأسيسه سنة 1991 ولحد الآن, وان هدفه الوحيد في كافة البرامج التي نفذها هو الإنسان العراقي.

وأضافت أنا فخورة بوجود 20 شخصية من الناشطين الذين ساهموا بالعمل في نشاطات المعهد العراقي وهم ممثلين لمنظمات تعمل معنا منذ 2003 , إن الدفاع عن حقوق الإنسان ينبع من قناعتنا بان هذه الحقوق تمثل حجر الأساس في بناء عراق يسود فيه العدل.

إن مفاهيم حقوق الإنسان لم تأتي من فراغ بل استمدت من المثل العليا التي جاءت بها الكتب السماوية وقد ثبت الدستور العراقي الدائم في فصليه الأول والثاني جل هذه المفاهيم الأمر الذي جعله من أحسن الدساتير في الشرق الأوسط، ومن الخطوات المهمة والرائدة لتثبيت دعائم حقوق الإنسان والتي نص عليها الدستور العراقي، تأسيس وزارة حقوق الإنسان ولجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب ولجان حقوق الإنسان في الوزارات وفي مجالس المحافظات والعمل على تأسيس مفوضية حقوق الإنسان في 2008 وتقديم العراق للتقرير الدوري الشامل في 2009 الذي يدل على التزام العراق بتنفيذ التزاماته الدولية وفقا للمعاهدات التي صادق عليها ومن الأمور المهمة التي يجب الإشارة إليها، إن العراق صادق على معاهدات أساسية ومنها على سبيل المثال العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل واتفاقية مناهضة التعذيب وهذا مؤشر مهم جدا لان المصادقة على هذه الاتفاقيات يجعل من نصوصها جزءا من التشريعات الوطنية وأكدت السيدة رند في كلمتها على عدم وجد أي تعارض في نصوص الدستور العراقي الدائم مع ما نصت عليه هذه الاتفاقيات وأردفت ومع كل هذه الخطوات المباركة هناك فجوة كبيرة بين القوانين العراقية المعمول بها حاليا وبين المعاهدات التي صادق عليها .

وأشارت إلى عدم إمكانية حصول التغيير بالنوايا فقط بل نحتاج إلى العمل وان الوعي الإنساني ينمو من خلال ثقافة تربوية اجتماعية تبدأ من العائلة ثم التعليم بمختلف درجاته وعبر العلاقات الاجتماعية والعلاقة بين المواطن والدولة وعلاقة المواطنين فيما بينهم . وان مسؤولية رعاية الحقوق والدفاع عنها هي مسؤولية جماعية تتحملها السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية ويتحمل المجتمع المدني دورا كبيرا من خلال المراقبة والرصد وفضح الانتهاكات وكل ذلك أسميته منظومة متكاملة وان أي خلل في أي جزء من هذه المنظومة يؤدي إلى خلل في المنظومة كلها .

وان الأحداث الأخيرة التي حصلت في كنيسة سيدة النجاة والتفجيرات وأوضاع المحتجزين في السجون والجرائم التي تستهدف النساء والأطفال وظاهرة التسول في الشوارع، كل هذه الماسي تؤكد على إن المسيرة أمام المتمسكين بحقوق الإنسان مسيرة طويلة وشاقة وان عزمنا وجهودنا لا يمكن لها أن تتوقف في سبيل تطبيق وترسيخ حقوق الإنسان .



في نهاية كلمتها دعت السيد باسم العوادي / الناطق الرسمي للمجلس الأعلى الإسلامي والمبعوث من قبل سماحة السيد عمار الحكيم لإلقاء كلمة سماحته والتي تناول فيها :

" أن البحث في موضوع حقوق الإنسان ينبغي أن يتم من خلال ثلاثة مستويات:

- فلسفي عقلي بحت.
- تشريعي.
- التطبيقات العملية.

وأكد على الجانب التطبيقي والعملية والتجاوزات الحاصلة على هذه الحقوق، وان هناك تضارب صارخ بين الدستور وبين ما يحصل على ارض الواقع .

بعد ذلك تم الإعلان عن بدءا لجلسة الأولى للمؤتمر التي كانت بعنوان ((التزامات العراق الدولية)) وتوجهه للمنصة كل من:-

- 1 : ألسيده سميرة الموسوي / عضوه مجلس النواب .
- 2 : القاضي هادي عزيز خبير في الفقه والقضاء.
- 3 : الدكتور كامل أمين / مدير عام دائرة رصد الأداء الحكومي وحماية الحقوق في وزارة حقوق الإنسان .
- 4 : الدكتور عادل الزويبي / رئيس لجنة المجتمع المدني في محافظة بغداد .

رحبت ألسيده رند الرحيم التي ترأست الجلسة الأولى بالمتحدثين بعد أن أعطت نبذة مختصره عن السيرة الذاتية لكل منهم . ثم قدمت السيدة سميرة الموسوي عضوه مجلس النواب العراقي والتي قدمت الشكر للسيدة رند الرحيم والمعهد العراقي على الجهود المبذولة في سبيل إشاعة وإرساء ثقافة حقوق الإنسان وبينت إن مجلس النواب العراقي ينطلق من مبادئ حقوق الإنسان ويحاول إعادة الهيكلة للدولة العراقية ويمارس الدورين التشريعي والرقابي وهناك 25 لجنة في مجلس النواب من ضمنها لجنة خاصة بحقوق الإنسان ولجنة المرأة والطفل .

في معرض حديثها إلى التقرير الدوري الذي صدر عن المعهد العراقي وهو دليل التقدم في مفهوم حقوق الإنسان وأردفت أن بحقوق الإنسان هو الأساس وأشارت إلى إن هو السبب الرئيسي في زرع الخوف في الناس وان جميع الكتل السياسية مدعوة ومحاربتة ونحتاج إلى وقفة وطنية وجهود المجتمع المدني وان الهدف الأساسي هو وحمايته وقد قمنا في لجنة المرأة والطفل



وأشارت
الشامل
على
الإيمان
الإرهاب
نفوس
لإدانتة
من
الإنسان

ب طرح بعض الآليات لإحداث النقلة والتغيير وهذا مرتبط بعامل الزمن ولا يمكن ان يحدث أي تطور دون حدوث تغيير على الصعيد العام وان وجود الإرهاب هو السبب في عدم إحداث التغيير.

وبعد ذلك قدمت السيدة رند الرحيم السيد كامل أمين / مدير عام دائرة الرصد في وزارة حقوق الإنسان وقدم اعتذار عن السيدة وزير حقوق الإنسان لعدم تمكنها من الحضور بسبب وعكة صحية وبين في معرض حديثه إن الوزارة شكلت وفقا للأمر 60 وقد أنيط لها مسؤوليات ما يتعلق بالاتفاقيات الدولية من ناحية المراجعة والانضمام إليها وكذلك كتابة التقارير الدورية ويتم تحديد موقف الدولة من خلال التزاماتها بتنفيذ الاتفاقيات الدولية التي تصادق عليها، وان العراق لم يقدم تقارير مقنعة إلى مجلس حقوق الإنسان في الفترة الزمنية السابقة لنظام الحكم . والان العراق قد قدم التقرير الدوري الشامل بشكل شفاف وعرض على الموقع الالكتروني والمجتمع المدني وقد حددت اللجنة في مجلس حقوق الإنسان 136 توصية وقد تحفظ العراق على قضية الإعدام والمثليين فقط . وان مصداقية المعلومة أمر مهم جدا وان العراق الآن مفتوح أمام الجميع وان وصول المعلومة إلى مجلس حقوق الإنسان ليس بالأمر الصعب وسنبدأ بكتابة التقرير الخاص باتفاقية حقوق الطفل وبعد تشكيل الحكومة سنباشر بكتابة التقرير الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

بعد ذلك قدمت السيدة رند الرحيم القاضي هادي عزيز الذي شكر بدوره السيدة رند والمعهد العراقي للجهد الواضح في التحضير للمؤتمر وحرصه على الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان، وأوضح إن العراق هو الدولة الأكثر في محيطها الإقليمي قد وقعت على اتفاقيات حقوق الإنسان وبين إن الحكومات المتعاقبة تنشر رقم وتاريخ الاتفاقية في الجريدة الرسمية دون نشر نص الاتفاقية وبذلك يحرم المواطن بالإضافة إلى ذوي الاختصاص من قضاة وحقوقيين من الاطلاع على النصوص القانونية الدولية للاتفاقيات في حين إن أهم معايير التشريع هي اطلاع كافة المواطنين على التشريعات التي تصدر وان غياب ثقافة حقوق الإنسان من الأمور التي يجب الانتباه لها لأنها موضوع الاتفاقيات الدولية ومن المشاكل الرئيسية التي لازالت قائمة في العراق هي مشكلة إدماج النص بالتشريع الوطني وأشار إلى قانون عقد الاتفاقيات رقم 11 لسنة 1979 وقانون النشر في الجريدة الرسمية والذي يجعل من الاتفاقية المصادق عليها والمنشورة في الوقائع العراقية بمستوى القانون الوطني خصوصا إذا كانت مدعومة بنصوص دستورية مثل اتفاقية مناهضة التعذيب التي صادق عليها العراق بالقانون رقم 30 لسنة 2009 ومسندة بالنص الدستوري الفقرة ج من المادة 37 ولم يبد العراق عليها أي تحفظ .

وقد وجهت السيدة رند الرحيم عدة أسئلة إلى المتحدثين بدأت بالسيدة سميرة الموسوي (هل للبرلمان برنامج للنظر بالتوصيات حول التقرير الدوري الشامل؟) أجابت السيدة سميرة بان في مجلس النواب 25 لجنة ولكل لجنة اختصاصها ووجهت السؤال إلى السيد كامل أمين من وزارة حقوق الإنسان (من يتابع التوصيات الصادرة عن التقرير الاستعراض الدوري الشامل؟) أجاب السيد كامل تشكلت لجنة لمتابعة التوصيات وهي تحت إشراف ومراقبة مجلس حقوق الإنسان وقد تم إكمال تقرير اتفاقية السيداو وبالنسبة لتقرير حقوق الطفل سينتهي العمل بمسودة



التقرير بالأيام القليلة القادمة وقد طلبت السيدة رند من القاضي هادي عزيز توضيح القرار القضائي الذي أصدره معتمدا على اتفاقية سيداو وأوضح انه عندما عرضت عليه حالة عندما كان قاضيا ولم يجد نصا في قانون الأحوال الشخصية يتلاءم مع الحالة المعروضة إمامه اصدر قراره القضائي وفقا للنصوص الواردة في اتفاقية السيداو التي صادق عليها العراق ونشرت في الجريدة الرسمية وبذلك تعتبر جزء من القانون الوطني ومع ذلك نقضت محكمة التمييز القرار القضائي بحجة عدم استناد القرار للقانون .

بعد ذلك تحدث السيد عادل الزوبعي رئيس لجنة المجتمع

المدني في مجلس محافظة بغداد الذي شكر بدوره السيدة رند الرحيم والمعهد العراقي على إقامته المؤتمر وبين بان هناك أكثر من 350 منظمة مسجلة في اللجنة وأكد على عزم اللجنة على إدراج ثقافة حقوق الإنسان في كتب التربية الدراسية وان المجلس مهتم بتقديم كافة التسهيلات لنشر التوعية حول الاتفاقيات الدولية وثقافة حقوق الإنسان ونعمل الآن على إعداد حقيبة قانونية شاملة لكل القوانين توزع على كل الدوائر لتسهيل فهم القانون وتطبيقه بالشكل الصحيح .

الجلسة الثانية والموسومة (أوضاع حقوق الإنسان في العراق بعد 2003) (الجزء الأول): الأقليات، النازحين داخليا، وضع المرأة) ترأس الجلسة السيد وسام جعفر عضو تحالف مشروع دعم حقوق الإنسان وضمت كلا من المتحدثين :-

1 - شليز عزيز / عضوه مجلس نواب الوطني.

2 - خالد الرومي / عضو مجلس النواب / عن طائفة الصابئة .

3 - مها الصكيان / طبيبة / مركز حقوق المرأة الإنسانية عضو تحالف دعم حقوق الإنسان .

4 - حسام عبد الله / محامي / رابطة التآخي والتضامن الايزيدية/ عضو تحالف دعم حقوق الإنسان.

تحدث أولا السيد خالد الرومي / بعد إن وجه شكره للسيدة رند والمعهد العراقي وعرف الاضطهاد بأنه سوء المعاملة بسبب التمييز والاضطهاد هو جريمة ضد الإنسانية وان الأقليات الموجودة في العراق المسيحيين والأيزيديه والصابئة وغيرهم يرتبطون مع بقية الأطياف في العراق تاريخيا وهم ينحدرون من جذور متشابهة ويتمتعون جميعا بحقوق المواطنة.

وأوضح إن التشريع العراقي قد همش الأقليات عبر الحكومات المتعاقبة وقد تعرضوا إلى التهجير بالإكراه ومنعوا من ممارسة مهنتهم وغير ذلك من الممارسات التي هي جزء من مخطط مدروس لإخلاء العراق من الأقليات .

وأشار إلى إن الدساتير العراقية نصت على المساواة بين العراقيين إلا أنها تجاهلت الأقليات وأعطى مثلا في حالة الزواج ينبغي على الزوج اشتها إسلامه وان الأولاد يجب ان تكونوا مسلمين وفقا للشريعة الإسلامية و عدم احتساب الأعياد والمناسبات الدينية لهم كعطل.

وأردف إن من أهم أسباب هجرة الأقليات ما يلي :-

1 - ارتكاب جرائم وصلت إلى حد التطهير العرقي .

2 - عدم وجود خطط لإسكان الأقليات .

3- عدم إشراك أبناءهم في الأجهزة الأمنية وخاصة في حماية مناطقهم.

وتحدثت عضو البرلمان الكردستاني السيدة شليز عزيز عن وجود دعم واسع للمرأة في إقليم كردستان وأشارت إلى إجراء تعديلات

لصالح المرأة في قانون الأحوال الشخصية وتعديل المادة

409 من قانون العقوبات العراقي المرقم 111 لسنة

1969 وان الإعلام في كردستان فعال ويعمل بشكل حر .

وقد أدخلت مواد حقوق الإنسان ومن ضمنها الجندر في

المناهج الدراسية.

وتحدث المحامي حسام عبد الله / عن الاحتياجات الإنسانية

للمهجرين وأنها شبه معدومة في مناطق النازحين ، وان أهم

أسباب النزوح الاضطهاد الديني والقومي و الحروب , ولا

توجد صورة واضحة في التشريع العراقي هناك قصور في

الدور الرقابي للبرلمان وأشار إلى ضرورة مراجعة التشريعات



والآليات لشبكة الرعاية الاجتماعية . كما يوجد انتهاك لحقوق العمال الوافدين في

وتحدثت الدكتورة مها الصكيان عن وضع المرأة الريفية الذي يحتاج إلى معالجات سريعة وأتية من الناحية الاجتماعية والثقافية

والصحية وهي تعاني من مشاكل كثيرة مثل حرمانها من التعليم وتحملها للعمل بدون أجر والنظرة الدونية لها وشحه المياه او



توفرها بشكل صحي وغياب الخدمات الضرورية . والمرأة لازالت تساهم في التنمية الاقتصادية بالرغم من كل التحديات التي تواجهها. كما توجد كثير من التشريعات التي هي ضد المرأة ، نطالب بضرورة موائمة مع الاتفاقيات الدولية. لا توجد امرأة في مجالس الأفضية والنواحي وهي لاتشغل منصبا رئاسيا في الأحزاب والنقابات وان الخدمات الأساسية والبنى التحتية شبه معدومة وان الشرطة المجتمعية غير مفعلة.

سالت السيدة رند (هل هناك تحرك في محافظة الديوانية لتحسين وضع المرأة الريفية ؟)

أجابت د. مها نعم هناك تحرك وخطة إستراتيجية قصيرة المدى وان في مجلس المحافظة امرأتين يعملن بصفة مستشارة وان العمل مستمر بالشراكة مع مجلس المحافظة والمجتمع المدني والمنظمات الدولية لتحسين واقع المرأة .

كما وجهت سؤال للسيد خالد الرومي حول خلو البرلمان السابق من لجنة الأقليات وهل هناك نية لإنشاء لجنة للأقليات ؟ أجاب السيد خالد يوجد 14 نائب لتمثيل الأقليات وهناك نية لإعلان تجمع لنواب الأقليات أما عن لجنة الأقليات فهذا يعتمد على النظام الداخلي الجديد .

وقد توجه السيد سلمان السعدي إلى السيد حسام بعد فتح باب المناقشة بالتعليق (هناك تفاوت كبير في الأرقام الحقيقية هناك فرق بين المهجرين حيث إن النظام السابق كان يهجر المواطنين لتغيير طبيعة المنطقة أما الآن فان هجرة المواطنين بسبب الأحداث الأمنية)

وقد علق السيد ماجد العقابي / العضو المكتب التنفيذي لاتحاد نقابات العمال (لقد تم التطرق إلى العمال ال المهجرين أو الوافدة وهناك اتفاقية دولية حول حماية العمال الوافدين وأسرههم كما هناك بطالة كبيرة وعمالة وطنية ويجب إن تكون كل هذه تحت حماية اتحاد النقابات ويجب تنظيم قانون وأسس تنظم العمل النقابي الذي نفتقد له الآن مما أتاح للعديد من الوزراء بمنع العمل النقابي في وزاراتهم وما زلنا نعمل الآن بموجب القانون العمل القديم رقم 52 ونحتاج إلى تشريع قانون يتناسب والمتطلبات الحالية والمشكلة ان مجلس النواب عاجز عن الانعقاد ونفتقد إلى الديمقراطية الحقيقية بشكلها الاقتصادي والاجتماعي بالإضافة للديمقراطية السياسية الموجودة بشكل ما.

على ما قدمته السيدة شلير إن قتل كردستان بالإضافة إلى إن حرية للواقع والدليل على ذلك قضية مقتل مهزلة كبيرة ، وهناك شكاي كثيرة إلى الجهات الأمنية (الاسايش) عاملات إثيوبيات بسبب اعتداءات



وقد علق السيد وليم وردة النساء غسلًا للعار كثيرة في الصحافة أمر غير مطابق الصحفي (زرادشت) وهي لاستدعاء ناشطين وحزبيين هناك الكثير من الشكاوى من حصلت بحقهن .

وبعد فترة الغداء قدم السيد طه عبد الغني درع جمعية الصفا للسيدة رند الرحيم وشهادات تقديرية لكل من الأستاذ علي رحيم مدير مشروع مبادرة دعم الديمقراطية والأستاذ عبد المجيد شاكر مساعد المشروع والسيدة ضفاف لجراحي المديرية الإدارية والمالية للمعهد العراقي والسيد أيمن كاظم نظرا للجهود المتميزة التي بذلوها لإنجاح المشروع ، وفي إثناء فترة الغداء استعرضت السيدة رند الرحيم نبذة عن تأسيس المعهد العراقي وما قام به من مشاريع وبرامج وعن أهدافه وبينت انه منظمة مجتمع مدني مستقلة ، تم عرض المنجزات والمشاريع على العارضة (الداتا شو).

بعد ذلك ابتدأت الجلسة (الحوارية) بإدارة السيدة رند الرحيم وكان المتحدثون فيها:-



1 - محمد سلمان السعدي / عضو مجلس النواب

2 - شليير عزيز / عضو مجلس النواب

3 - د. فوزية العطية / أكاديمية وناشطة مجتمع مدني .

4 - وليم وردة / رئيس منظمة حمو رابي لحقوق الإنسان .

5 - عامر الغريفي / عضو تحالف مشروع دعم حقوق الإنسان.

وقد عرضت السيدة رند الرحيم السؤال التالي للمناقشة (هل يرقى الواقع العراقي إلى الطموح وفقا لفصلي الحقوق والحريات في الدستور العراقي ؟)

وأجابت السيدة فوزية العطية أملنا كبير في أن يكون الوضع بمستوى الطموح.

عنصر الزمن

ما جاء به

المناسبة وفهم

نصوص رائعة وقد

والعمل سويا على

العراقي تضمن

المدني لم يطبق



أشار السيد محمد سلمان ألعبيدي إلى أن والتربية من العناصر المهمة جدا في تطبيق الدستور.

السيدة شليير محمد يجب تهيئة الأجواء معنى الديمقراطية وحقوق الإنسان .

وأشار الأستاذ وليم وردة إلى إن هناك بدأنا من خط الصفر ويجب تقييم الواقع تعزيز مفاهيم حقوق الإنسان وان الدستور الكثير من النصوص وما يخص المجتمع لحد الآن.

وعلفت السيدة فاتنة بابان وهي تربية / إن ما جاء في الدستور يضمن حقوق الإنسان العراقي ولكن لا يوجد تطبيق فعلي ولقد تم في 2005 و2006 اعتماد منهج للتدريب على حقوق الإنسان للهيئات التعليمية ثم وبعد 2006 تم إيقاف هذا البرنامج ونحن بحاجة إلى إدخال مادة حقوق الإنسان في المناهج التعليمية لنشر الوعي حول هذا المفهوم .

بعد ذلك وجهة السيدة رند بالسؤال التالي (هل هناك ترابط بين حقوق الإنسان والديمقراطية ؟)

أجابت د. فوزية العطية / إن اعتماد الديمقراطية يعني تحقيق أهداف تجمع المجتمع والان بنيت الديمقراطية على أسس مغلوبة وتقسيم المجتمع إلى فئات وطوائف في حين إن الديمقراطية وحقوق الإنسان مرتبطتان ببعضهما وأجاب السيد محمد سلمان هناك ارتباط بين حقوق الإنسان والديمقراطية وان احد أوجه الديمقراطية حقوق الإنسان وأجابت السيدة شليير إن الديمقراطية وحقوق الإنسان هي توأم لان من حق الفرد العراقي التعبير عن رأيه وان التعليم على هذه المفاهيم يبدأ من الأسرة .

وأجاب السيد وليم وردة قائلا: الديمقراطية تعني تداول السلطة والانتخابات...الخ لا يمكن تحقيق الديمقراطية دون وجود حريات وحقوق الإنسان وان ديمقراطيتنا في العراق منقوصة.

وأجاب السيد عامر الغريفي إن حقوق الإنسان هي جزء من الإنسان والديمقراطية جزء من المجتمع وهذا يعني إن هناك ارتباط بينهما .

وقد علق النائب عن التحالف الكردستاني محمد الخيالي / في كردستان هناك تراجع في الديمقراطية فمثلا تم التصويت على قانون التظاهر للحد من هذه الممارسة وذلك بأخذ موافقات مسبقة، وإذا أردنا أن نؤسس لمجتمع سليم يجب تفعيل الدستور وتوزيع السلطات وان الكثير من الأشخاص جاءوا عن طريق الانتخابات للسلطة ولكن تصرفوا بشكل ديكتاتوري بعد إن وصلوا.

سألت السيدة رند ما هي الآليات التي يمكن تطويرها لتعزيز حقوق الإنسان؟ مما يقرب الفجوة بين الدستور والواقع.

أجابت د. فوزية العطية تفعيل دور السلطة الرابعة وهي الإعلام وكذلك على منظمات المجتمع المدني أن تأخذ دورها في المراقبة والرصد وعلى الحكومة التعامل بشفافية مع المواطن.

وعلق الأستاذ محمد سلمان يجب أن تعمل الدولة بمبدأ المحاسبة والشفافية .

وعلق الأستاذ غازي فيصل / عميد كلية القانون / جامعة النهريين قائلا: في الدستور ضمانات للحقوق والحريات ويجب أن تطبق على ارض الواقع واهم الضمانات لحقوق الأفراد هي حق التقاضي ضد جميع الخروقات للقانون أمام جميع المحاكم بمختلف درجاتها بما في ذلك المحكمة الاتحادية .

وأجابت السيدة شلير إن احد الآليات المهمة هي التوعية الثقافية والرقابة ومتابعة عمل أجهزة الدولة كافة وكان رأي السيد وليم وردة لدينا ضمانات مهمة في الدستور وكذلك مبدأ فصل السلطات ومن أهم الوسائل هي منظمات المجتمع المدني الذي يعمل بالضغط على الحكومة للحد من الانتهاكات، وإنشاء مفوضية لحقوق الإنسان يعتبر من الضمانات المهمة أيضا.

أهم الأسئلة التي وجهت للمتحدثين في اليوم الأول:

السيد حسام عبد الله / هل هناك إستراتيجية خاصة بالمرأة ؟

أجابت السيدة سميرة الموسوي نعم بدأنا بوضع إستراتيجية مع آلياتها وتم توزيعها على الوزارات وأعقبها استراتيجيات أخرى من الأمم المتحدة دعم صندوق المرأة الإنمائي .

وفي معرض سؤال الأستاذ تحسين الشخيلي الناطق المدني لخطبة فرض القانون للسيد كامل أمين حول وجود انتهاكات كثيرة لحقوق الإنسان . هل يوجد تطابق في تقارير وزارة حقوق الإنسان مع الواقع؟

أجاب الدكتور كامل /التقارير لا تكتب بشكل كافي بل تكون على شكل فورما محددة بالإضافة إلى وجود تقرير ظل يصدر وان حالات الانتهاك مثبتة في التقرير الحكومي .

وسألت السيدة نبراس المعموري عن التعارض في القوانين بين ما هو وطني وبين ما هو دولي وهل هناك نص لتعارض القوانين؟ أجاب القاضي هادي عزيز إن المادة 27 من قانون الاتفاقيات أشارت إلى عدم تشريع قانون يتعارض مع الاتفاقية التي وقعت عليها الدولة .



((وقائع جلسات المؤتمر لليوم الثاني (2010/ 11/8))

تم افتتاح وقائع المؤتمر لليوم الثاني من قبل السيدة رند الرحيم بالترحيب بالمشاركين والتعريف بالقاضي عبد الستار البيرقدار / الناطق الرسمي لمجلس القضاء الأعلى الذي ألقى كلمة بهذه المناسبة .

الاسم : عبد الستار غفور بيرقدار

بكالوريوس قانون 1992.

مارس مهنة المحاماة بشكل فعلي منذ عام 1994. عمل كمشاور قانوني للعديد من الشركات العراقية والأجنبية.

عمل كمشاور قانوني في شبكة الإعلام العراقية وبعدها مدير للدائرة القانونية فيها

عام 2003 عين قاضي في مجلس القضاء الأعلى ومشرفاً على الشعبة القانونية تم تكليفه ليكون الناطق الرسمي باسم القضاء الأعلى والمشرف على المركز الإعلامي للسلطة القضائية

له العديد من البحوث والدراسات والمقالات المنشورة في الصحف والمواقع الالكترونية.

وتناول في كلمته التي كانت بعنوان ((القضاء وحقوق الإنسان)) على أهمية دور القضاء وتعزيز استقلاليته وفيها:-

" أن من مستلزمات المجتمع المدني وبناء دولة القانون هو تعزيز دور القضاء والتعامل معه كسلطة ثالثة مستقلة عن باقي سلطات الدولة وموازية لها وكفل الدستور الضمانات بتأدية مهامها باعتبارها صمام أمان المجتمع.

وقيام سلطه قضائية مستقلة في الدولة من المبادئ التي أقرتها معظم المواثيق والاتفاقيات الدولية.

وقد تطرق السيد القاضي في بحثه لنبذة تاريخية عن نشأة المحكمة الاتحادية العليا في العراق والتي تأسست بموجب القانون رقم 30 لسنة 2005 بعد أن تبنى العراق النظام الديمقراطي في الدستور العراقي وأعلن عن وجود مؤسسة رقابية قضائية تمارس

رقابة دستورية حقيقية تحمي الحقوق والحريات وتم تعيين قضاة المحكمة الاتحادية بالقرار الجمهوري في 1 / 5 / 2005.

وأيضاً تطرق السيد القاضي حول دور المحكمة الاتحادية

العليا في حماية حقوق الإنسان وحرياته في ممارسته

الرقابة الدستورية بالمقارنة بين نصوص الإعلان العالمي

لحقوق الإنسان ونصوص الدستور العراقي التي اتخذتها

المحاكم والهيئات القضائية كأساس في أداء عملها وخصوصاً

في بابه الثاني (الحقوق والحريات) من المادة (14) ولغاية

المادة (46) ومنها المادة (14) التي تنص على إن (

العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو

العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو





المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي والاجتماعي) واخذ بذكر نصوص المواد الأخرى التي تنظم نفس الموضوعات كما وبين أن قرارات المحكمة ملزمة وباتة لجميع السلطات. وقد أورد إحصائيات عن:-

عدد الدعاوى التي تم حسمها من قبل المحكمة الاتحادية :

48 دعوى الطعن بعدم الدستورية.

33 تفسير لنص دستوري.

122 طعنا في قرارات محكمة القضاء الإداري .

كما وأورد إحصائيات عن عدد الدعاوى التي حسمت من قبل المحاكم والهيئة القضائية الاتحادية:

محكمة التمييز الاتحادية حسمت 26958 مختلفة انواع الدعاوي , للاثهر 7,8,9 حسمت 6434 قضية.

المحاكم الجنائية 17278 دعوى

الدعاوى الصادرة فيها عقوبة 6293

الدعاوى الصادرة فيها قرار بالإفراج 6205

الدعاوى الصادرة فيها قرار بالبراءة 198

عقوبة الإعدام 592 - إناث (9)

الحبس مدى الحياة 178

السجن المؤبد 1110 إناث (9)

محاكم الأحداث

المدانون 1429 إناث 40

المفرج عنهم 608 إناث 34

محاكم الأحوال الشخصية

تم حسم 179151

عقود الزواج 246430 عقد

دعاوى الطلاق 15138

دعاوى التفريق 20706

كما وذكر أرقام بعدد القضاة وأعضاء الادعاء العام العاملين الآن في العراق :-

925 قاضي

338 عضو أدعاء عام وفيهم 67 قاضيه وعضوه أدعاء عام

علما أن عدد القضاة في العراق قبل سنة 2003 كان

573 قاضي منهم 6 قاضيات .

كذلك قدم السيد بيرقدار وصف عن اختصاصات وتشكيلات الادعاء العام الذي نظم بقانون رقم (159) سنة 1979 والذي من واجباته تحريك الدعوى بالحق العام ومراقبة التحريات عن الجرائم والطعن بالإحكام والقرارات التي تصدرها محاكم الجنايات وغيرها. والإشراف على عمل المحققين ومراقبة السجون والمواقف كما ان لها تمثيل في محاكم الأحوال الشخصية وقد شدد على دور منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام في دعم استقلالية القضاء باعتباره حق من حقوق الإنسان .

وذكر أيضا إن العراق قد مر بفترات مظلمة كانت الحقوق والحريات تنتهك تحت مظلة المادة (42) من الدستور المؤقت فكان ما يسمى بمجلس قيادة الثورة المنحل يصدر القوانين والقرارات التي تبيح انتهاكات خطيرة ضد حقوق الإنسان والكل سمع بقرارات قطع الإذن واليد وجذع الأنف ووشم الجبهة وما إلى ذلك. وبعد التغيير الذي حصل في 2003 وتبني النظام الديمقراطي في الدستور العراقي كان لابد من وجود جهة تتولى عملية ضمان عدم تجاوز السلطتين التشريعية والتنفيذية للحقوق الواردة في الدستور. ولهذا تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بالقانون رقم 30 لسنة 2005 وتم تعيين قضاة بمستوى عال من الكفاءة القضائية والفقهية والقانونية. وان للمحكمة دور مهم في حماية حقوق الإنسان وحياته الأساسية.

كما تطرق الى تشكيل محكمة قضايا النشر والإعلام والتي تخصص في القضايا التي ترفع على الإعلاميين او الصحفيين او العكس بجانبية المدني والجزائي وهذه المحاكم تجربة فريدة في القضاء العراقي وفي المنطقة واعتقد بأنها أثبتت دعمها للإعلام وقد تم حسم 34 قضية من 66 قضية في فترة الأشهر 7,8,9. ((نص الكلمة مرفق))
وقد فتحت السيدة رند الرحيم باب طرح الأسئلة والمناقشة بسؤالها للقاضي عبد الستار مستفسرة عن علاقة المعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان من منظور القوانين والتشريعات العراقية .

ما هو الموقف القانوني إمام المعاهدات التي صادق عليها العراق من منظور التشريعات العراقية؟

أجاب السيد عبد الستار :

تعتبر المعاهدات جزء من التشريع القانوني بعد أن تأخذ شكلها النهائي بالمصادقة وتكون جزء هذه المعاهدات جزء من التشريع العراقي. وان الكثير من القوانين العراقية شرعت بالتوافق مع القوانين الدولية ولكن المشكلة الحقيقية هي في التطبيق منذ الفترات السابقة والى حد ألان لون المؤسسات الرمية لم تكتمل بشكل كامل وانا أرى القوانين التي لدينا جيدة ما عدى بعض القوانين التي ورثناه من العهد السابق والتي تحتاج إلى إعادة نظر.



سؤال من السيد نصير الشجر لقد ذكرت في كلمتك باستحداث محكمة خاصة بالإعلاميين والصحفيين وانا أسأل كيف يمكن إن يتم استحداث محكمة للإعلاميين بالرغم من عدم وجود قانون ينظم العمل الصحفي أو الإعلامي؟

جواب القاضي عبد الستار

شكلت المحكمة وفق بيان صدر من مجلس القضاء الأعلى بالاستناد إلى المادة (22) من قانون تنظيم القضاء. لقد وجدنا بان الصحفيين الذين تقام دعوى ضدهم في المحاكم يعاملون نفس معاملة المجرمين ويخضعون إلى نفس الإجراءات المتبعة في المحاكم ولان القضايا المتعلقة بالإعلام والصحفيين هي قضايا رأي عام وتختلف عن الدعاوى الأخرى تم تشكيل هذه المحكمة للنظر والفصل فيها بشكل يجنب الصحفيين الخضوع للإجراءات المعتادة وفصلهم عن حالات الجرائم والدعاوى الأخرى كما أود إن أشير إلى وجود بعض القوانين وهي جانرة ضد حرية الرأي والتعبير.

الجلسة الثالثة

بادرت السيدة رند الرحيم بالكلام وقالت يجب إن لا نكتفى بسرد المشاكل والوقائع بل علينا ان نجيب على سؤال مهم هو ما العمل؟

ثم دعت السادة المتحدثين للجلوس على المنصة المخصصة وهم كل من:-

د.صلاح النعيمي / مستشار في وزارة التعليم العالي .

السيد عبد الكريم الموسوي / رئيس هيئة حقوق الإنسان في محافظة بغداد.

السيد خليل إبراهيم / عن المعهد الوطني لحقوق الإنسان.

السيدة شايمان محمد طه / عضو مجلس نواب .

قدم الدكتور صلاح النعيمي كلمة السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي. الذي أبدى فيها اعتزازه وفخره بالمشاركة في المؤتمر وذكر أهمية انعقاده في هذه الفترة والتي نحن فيها بأمس الحاجة إلى تعزيز ثقافة حقوق الإنسان وترسيخها في المفاهيم التربوية والتعليمية كما وصف الظروف العسيرة التي مر بها العراق منذ فترة الحصار والى ما بعد التغيير التي ألفت بظلالها على التعليم العالي والانتهاكات الجسيمة التي عان منها الأستاذ الجامعي وقد وصلت إلى حد الاستهداف وإزهاق أرواح الكثيرين منهم سواء بالإعمال الإرهابية أو من خلال مسدسات الكاتمة للصوت وقد خسر العراق جراء ذلك جزء ليس باليسير من النخب العلمية ولكن إرادة الأستاذ الجامعي لم تكل أو تنكسر لأداء ما عليها من واجبات ومهام. ويتقدم الوزارة اعتماد المناهج والمقررات التي تتناول حقوق الإنسان في مفرداتها وقد بذلت جهداً وشكلت وحدة إدارية ضمن هيكلتها لتجذب مبادئ حقوق الإنسان وتعزيز الحريات فكرياً بالتعاون والتنسيق مع الوزارات والمؤسسات ذات الصلة بموضوع حقوق الإنسان وحث في كلمته الجميع لبذل المزيد من الجهد للوصول إلى أفضل مكانه تهفو لها النفوس وفي ختام كلمته قدم الشكر الجزيل والشاء إلى كل المساهمين والمنظمين القائمين على المؤتمر حاث إياهم لبذل الجهود للارتقاء وتطوير عمل الوزارة والتشكيلات التابعة لها.



وتواصل السيد مستشار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في حديثه الذي أشار إلى وجوب إن تكون البداية من تربية المواطن على مبادئ حقوق الإنسان وأشار إلى الإعلام في تناوله وإظهاره إلى الإخبار غير السارة وما يتعلق بالإرهاب ، وأهمية إظهار التفاؤل وتداول كلمات الحب وتقبل الآخر بما لا يؤدي الآخرين وزرع الأمل والنظرة إلى الحياة بتفاؤل. وإن تربية الناس وتداول مفردات معينة من الناحية العلمية والنفسية والتربوية فإنها ترسخ في دواخلهم فتترك أثرها وتنعكس في سلوكه الآخرين . و نعتقد بان نفهم الإنسان أو المواطن إن يعي دوره في المجتمع وتوافقه مع الآخر هو

الحل في خلق مجتمع متوافق. وعلى مستوى التعليم العالي بدننا ببرامج مخطط لها ووضعنا مادة لحقوق الإنسان وهي بحاجة إلى تطوير وقد التقينا بمنظمات دولية مختصة بحقوق الإنسان ووجدنا ان طريقة تفكيرهم تختلف عنا ان الدول المتقدمة فهمت أن دور الإنسان هو تكاملي. وان الفرد بداء يهرب من متابعة القنوات المحلية وإخبار العراق بسبب المشاهدات الكثيرة التي لا يرى فيها الا الخلافات بين السياسيين .و أن الديمقراطية لم تأخذ مداها الصحيح بسبب عدم وجود فهم صحيح للديمقراطية .

تحدث السيد عبد الكريم شنين /رئيس هيئة حقوق الإنسان في مجلس محافظة بغداد.

أوضح بعد سؤال وجهته السيدة رند الرحيم عن دور هيئة في تحسين وضع حقوق الإنسان في المحافظة .

بداء حديثه بنقل تحيات رئيس مجلس المحافظة والشكر لدعوته وأوضح بان هيئة حقوق الإنسان فيها أربع أقسام وتهتم بالسجناء السياسيين ,وضحايا الإرهاب , والشهداء , والمهجرين وتقوم بمتابعة قضايا حقوق الإنسان مع الوزارات ومنظمات المجتمع المدني



العمل من أجل الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان
ودعم المجتمع المدني في العراق

وتقديم المساعدات والمعونات للعوائل المنكوبة وضحايا أعمال العنف. الأمر الأخر متابعة قضايا السجناء الحاليين من خلال الجولات التفتيشية التي ينظمونها للسجون المختلفة داخل بغداد, تزويد المواطنين بكتب التأييد التي يحتاجونها لشمولهم بالرعاية والتسهيلات الأخرى وإعداد قاعدة بيانات التي تخص المهجرين, إضافة إلى إقامة الدورات والورش للتثقيف في مجال حقوق الإنسان للموظفين في مجلس المحافظة والمجالس المحلية والبلدية.

عملت الهيئة على برنامجين (الأول هو المصالحة الوطنية والثاني هو إنشاء وحدات سكنية للعوائل المهجرة) بالتعاون مع مجلس محافظة بغداد وأمانة بغداد وفريق أعمار بغداد وتم توزيع 500 وحدة سكنية لكل من المهجرين والأسر الفقيرة أي 1000 عائلة من أصل 30000 عائلة .

على ضوء السؤال الذي توجهت به السيدة رند الرحيم عن دور المعهد الوطني في وزارة حقوق الإنسان ؟

تحدث السيد خليل إبراهيم / مدير قسم التدريب في المعهد الوطني لوزارة حقوق الإنسان .

أود إن أتوجه بالشكر لكم مرتين الأول لدعوتكم ألينا للمشاركة في المؤتمر والثاني للسيدة رند الرحيم للسؤال الذي طرحته وهو (ما العمل؟)

إن المعهد الوطني لحقوق الإنسان يقدم دورات وورش لنشر الوعي وثقافة حقوق الإنسان لموظفي مجلس المحافظة والمجالس المحلية والبلدية ومنظمات المجتمع المدني واطلاعها على الاتفاقيات الدولية ونفذنا 127 دورة وانفتحنا على الجامعات والكليات ونعمل على جوانب ثلاث :

- الجانب المؤسساتي وهي الهيئات واللجان من لجنة حقوق الإنسان إلى وزارة حقوق الإنسان ولجان حقوق الإنسان في الوزارات ومنظمات المجتمع المدني .
- الجانب المعياري / الأسس التي تعمل عليها المؤسسة بدأ من المعاهدات الدولية التي صادق عليها العراق والدستور العراقي و ضمانات العهد الدولي مع العراق.
- الجانب السياسي/ السياسات الحكومية وغير الحكومية وكيف تتعامل مع التشريعات والمعايير والتعامل مع الانتهاكات والجماعات الخارجة عن القانون.

كما تم تقديم التقرير الوطني ((تقرير الاستعراض الدوري الشامل)) ومناقشته في شباط 2010 في مجلس حقوق الإنسان وصدرت عنهم مجموع من التوصيات وافق العراق على (137) منها وقد بدأنا بوضع خطة وطنية مفصلة حول كيفية تنفيذ هذه التوصيات وقد سبق ان تم وضع خطة شاملة لحقوق الإنسان للسنوات 2007-2008 ليتم شمول الخطتين بخطة واحدة سوف تنجز قريبا وتنشر على موقع الوزارة وقد وضع هذه الخطة مجموعة من الخبراء والاختصاصيين من وزارات مختلفة ومنظمات مجتمع مدني . وقد تم تحديد إشكالية ممارسة الحقوق التي تم التوصية عليه وان منظمات المجتمع المدني هي إحدى الآليات المهمة في التنفيذ وهي شريك أساس لتعزيز قيم حقوق الإنسان.

وقد علقت السيدة رند الرحيم بان المهم جدا أن نسمع ونتعرف على مهام وزارة حقوق الإنسان بصفتها الجهة المعنية بذلك . ومن ثم انتقلت إلى السيدة شيان محمد عضو البرلمان وطني من كردستاني وقد طلبنا منها الحديث بشكل مفاجئ فنحن نشكر مشاركتها معنا هذه الجلسة.

السيدة شيان محمد عضو برلمان الوطني ؛



العمل من أجل الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان
ودعم المجتمع المدني في العراق

ان إحدى ركائز الديمقراطية في العالم هي الاعتراف بمبادئ حقوق الإنسان وان التجربة العراقية هي تجربة ما زالت في مرحلة الطفولة ودورنا كمؤسسات رقابية ومنظمات مجتمع مدني كشريك نحاول ان نعمم الوضع . صحيح ان حماية الأقليات وحقوق المرأة والطفل وحقوق الإنسان هي من واجبات الدولة والحكومة.

وان الإصلاح السياسي يجب ان يبعد عمل الأحزاب داخل مؤسسات الدولة ومنها القضاء فهو مسيس حاليا في إقليم كردستان .

وقد افتتحت السيدة رند الرحيم باب الأسئلة وبادرت بالسؤال الأول الذي وجهته إلى السيد صلاح الأنعمي /المستشار في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

○ هل هناك تخصص دراسي في مجال حقوق الإنسان بالجامعات او الكليات على مستوى البكالوريوس او الماجستير وهل توجد

مراكز بحثية لحقوق الإنسان داخل الجامعة ؟ وهل في

الجامعات العراقية مثل هذه المراكز تنشر إصداراتها

بمجلات دورية؟ وهل فكرتم في إنشاء مثل هذه المراكز

حيث ان المعهد العراقي يسعى للمساهمة في تأسيس

مركز لدراسات حقوق الإنسان ؟

○ سؤال آخر وجهته إلى السيد عبد الكريم شنين

رئيس هيئة حقوق الإنسان

بالنسبة لاستقبال الشكاوي مثل شخص تعرض إلى

اعتداء وهو لا يعرف لمن يذهب ولا يستطيع التوجه إلى

القضاء فهل ممكن ان يتوجه إلى جهة مسنوله ويطلب



منها ان تنصفه فهل ممكن ان يتوجه لكم ؟

○ سؤال إلى السيد خليل إبراهيم /عن المعهد الوطني لحقوق الإنسان

هل المعهد الوطني طور من برامج تدريب لحقوق الإنسان هل لديكم كراريس أو برامج ؟ وما هي علاقتكم العملية بوزارة التربية

والتعليم العالي ؟ وهل المناهج لدى وزارة التعليم العالي تتعاون في وضع المناهج التعليمية ؟

جواب الدكتور صلاح الأنعمي ؛

لا يوجد تخصص في الجامعات العراقية ومعتمدين على مناهج ودرس حقوق الإنسان كبداية , ان فتح هكذا تخصص يحتاج إلى توفر المستلزمات الضرورية له .

ولا يوجد لدينا مراكز متخصصة بحقوق الإنسان ولكن لدينا مراكز علمية وبحثية فيها فرع أو قسم لحقوق الإنسان وفي حالة زيادة

مهام هذه الأقسام وإعمالها سيكون من الممكن توسيعها الى مراكز متخصصة. وقد بدنا بمحاولة بعض الممارسات النافعة مثل

ممارسة الرياضة وحفلات التعارف كما قمنا حملة لزراعة مليون شجرة على ان يقوم كل منتسب في الوزارة بزراعة شتلة.

إجابة السيد عبد الكريم شنين؛

يوجد في مجلس المحافظة لجنة متخصصة لاستقبال شكاوى المواطنين ونحن أيضا نستقبل شكاوى المواطنين ونعامل معها ، كما

إننا نتعاون مع منظمة الإنقاذ الدولية لديها جانب قانوني نستعين بهم حسب القضايا التي نحتاجها وبالتعاون مع هذه المنظمة

أصدرنا كراس تعليمي للمواطنين فيه تعليمات تخص تعريف المواطن بمتطلبات مراجعة الدوائر المعنية لتسهيل مهمة انجاز معاملاتهم.

وإجابة السيد خليل إبراهيم قانلا /معهنا هو مؤسسة تثقيفية وقد عمل دورات أساسية ومتقدمة وكذلك ورش متخصصة ومؤتمرات حول حقوق الإنسان فمثلا قبل شهر ونصف عقد مؤتمر حول حرية الرأي والتعبير وقد عقدنا مذكرة تفاهم بين وزارة حقوق الإنسان و هيئة النزاهة والتعليم العالي والتربية وهذا تطور على الصعيد العامودي وعلى الصعيد الأفقي نستهدف لجان حقوق الإنسان في الوزارات والموظفين والحكومات المحلية في محافظة بغداد ومنظمات المجتمع المدني.

وان وضع مناهج خاصة بحقوق الإنسان اصطدم بواقع ازدحام المدارس والجدول وأرهق المؤسسة التربوية وعدم وجود كوادر متخصصة لتدريس هذه المادة فتم التوجيه بتضمين مبادئ حقوق الإنسان ضمن المناهج الدراسية المقررة الأخرى. وتم الاتفاق مع وزارة التعليم العالي بان تطور قابلية الأساتذة في التعليم وقد لاحظنا عدم وجود كفاءة الكثير من الأساتذة وهم يحتاجون إلى أساليب مختلفة في طرق التدريس المعتمدة في الكليات مثل تقسيم مجاميع ولعب الأدوار وهذا غير مطبق وفي كل كلية او جامعة تضع منهج على المستوى النظري ونحن نسعى إلى جعل ثقافة حقوق الإنسان سلوك وليس حالة نظرية مجردة. وعلقت السيدة رند الرحيم

يبقى السؤال المهم إلى كيف نستطيع أن نغير الممارسات السلوكية للأفراد أو المجتمع مع ما يتلاءم مع حقوق الإنسان؟

وقد فتحت باب النقاش والسؤال للمشاركين.

السيد حمدي برواري موجه سؤاله إلى السيدة شيان محمد. لقد قالت بان القضاء في كردستان مسيس ،فهل لديها دليل على هذا ؟ وإذا كان لديها دليل فلماذا لا تقدم هذا الدليل إلى البرلمان الكردستاني .

إجابة السيدة شيان محمد . إنا من كتلة التغيير وقد قدمنا ورقة إصلاح سياسي إلى السيد مسعود البر زاني رئيس الإقليم ولحد الآن لا يوجد رد على الورقة ,واحد مطالبنا كانت هو عدم تسييس القضاء . وفي ما يخص الدليل ليس تحت يدي الآن في هذا الوقت أي دليل ولكن حين أعود إلى كردستان ممكن أعطيك أكثر من دليل واحد.

السيد حمدي برواري لماذا لا تعطيني هذه الدلائل إلى الإعلام حتى يتم نشرها ويكون ضغط على البرلمان وهل الإعلام مسيس ؟

السيدة شيان : الإعلام ليس مسيس ولكن هناك تراجع في الديمقراطية : والإعلام الحر يعيش تحت ضغط في كردستان وقد قدمنا ورقة إصلاح ولم نتلقى أي رد بعد.

وهنا بادرت السيدة رند الرحيم بالقول بأننا لسنا بصدد البحث في الأحزاب إذا كانت في كردستان أو سائر أنحاء العراق.وفسحت المجال إلى مشاركة بالتحدث وكانت:-.

السيدة جنان مبارك رئيس المركز العراقي لتأهيل المرأة العراقية وتشغيلها.

وقالت يجب إن نركز على سؤال السيدة رند الرحيم (ماذا نعمل؟)



العمل من أجل الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان
ودعم المجتمع المدني في العراق

إن حماية حقوق الإنسان تحتاج إلى تقييم مستمر عبر التعامل مع الأفضية أو المقاطعات كمناطق صغيرة وتقسيم بغداد إلى أجزاء كمحافظة ثم نضع استمارة تقييم لنعرف كيف نتعامل مع الحالات الموجودة في كل جزء.
مداخلة موجهة إلى د. صلاح النعيمي بالنسبة للجامعات نحن نتعامل مع شرائح متعددة ومنها الطالبات ونحن لمسننا تعاملهن مع مادة حقوق الإنسان باستخفاف أو بشيء من النكتة وقد لاحظنا إن أستاذ مادة حقوق الإنسان يحتاج إلى حضور أنساني والى الكاريزمية بالإضافة إلى العلمية لأننا نستهدف مفردة حقوق الإنسان, إضافة إلى المادة المقدمة التي غالباً ما تكون جافة وتطرح بأسلوب محاضراتي لا يحقق التفاعل معها الطالب .

سؤال إلى السيد عبد الكريم شنين .

نرجو إن يتم توزيع الوحدات السكنية بعيد عن الفساد وان يتم التركيز على الأرامل والذين وقعوا ضحايا للعنف الطائفي والذي هو جزء من العنف الموجهة ضد المرأة

سؤال إلى الأستاذ خليل إبراهيم .

نرجو إن يتم تدريب مدربين في مجال حقوق الإنسان ليعملوا في المعاهد والجامعات.

بداء د. صلاح النعيمي بالإجابة

إن مفردة حقوق الإنسان هي مفردة جديدة على مجتمعنا ويوجد شيء أسماها الثقافة المجتمعية ولا نتوقع بان الأمور ممكن أن تتغير خلال خمسة أو عشر سنوات . ونجد الطلبة وحتى الأساتذة لا يعطي أهمية لبعض الدروس ويعتبروها مواد ثانوية مثل الرسم والرياضة ونجدهم يركزون على مواد مثل الكيمياء او الفيزياء وغيرها ونحن نسعى من خلال بعض المخططات حتى يفهم الطالب بان كل شيء في الجامعة له أهمية وتكاملها مع بعضها تخلق طالب جامعي متميز.

السيد عبد الكريم شنين

في ما يخص توزيع الوحدات السكنية وضعنا شروط لها أولوية من عدة نقاط منها إن تكون الأسرة قد فقدت المعيل الشرعي والثاني ان لا تملك دار للسكن والثالث إن تعود إلى محل سكنها الذي هجرت منه حسب الأمر الديواني .

جواب السيد خليل إبراهيم ؛

لنعلق على نقطتين تقييم الحماية و خلق المدربين. بالاتجاه العام الذي نحتاجه في العراق هو مؤسسات لحقوق إنسان فاعلة ومؤثرة على مستويات مختلفة ثقافية ومنها إعداد مدربين. في وضعنا الحالي لا نستطيع إن نقيم دورات (TOT) كمدربين ولكن نعمل ورشات ودورات أساسية ومتقدمة ولدينا تعاون مع منظمات مجتمع مدني. إننا نعمل بشكل أساسي على نشر ثقافة حقوق الإنسان.

السيدة رند الرحيم ؛

إن التربية على حقوق الإنسان تبدأ من العائلة والحضانة والمدرسة الابتدائية وصعوداً. وللأسف لا نلاحظ وجود برامج لدى وزارة التربية بهذا الخصوص وان تعليم حقوق الإنسان تحتاج إلى دروس تطبيقية عمل برامج تمثيلية تشكيل مجاميع او فرق عمل في المدارس والجامعات.

مداخلة وسؤال من الدكتورة ليلى الأعظمي/ مديرة الوحدة التربوية لدراسات السلام وحقوق الإنسان سابقاً واختزلت إلى الوحدة التربوية لدراسات السلام .

بالنسبة للسؤال عن وجود وحدة أو مركز إنني مديرة الوحدة ومستعدة للتعاون مع المعهد العراقي في كل المجالات علما بان لدينا تعاون مع المعهد سابقا ومستمر.

ولدينا دراسة أنجزت قبل شهر تقريبا وسوف أزدكم بنسخة منها تتحدث عن صعوبات تدريس مادة حقوق الإنسان ، وجدنا إن المادة التدريسية هي للحفظ فقط ووجدنا إن المدرسين ينتهكون الحقوق داخل الدرس وفي الوقت إن هذه المادة للفهم أي هي معرفة ثم قيم ثم ممارسة مثل ما تم التطرق إليه من قبل.
د.صلاح النعيمي؛

بالنسبة لوجود مراكز متخصصة .الآن لدينا لجنة بحوث المرأة مرتبط بمكتب السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وأنا مسوؤل عن متابعته تنسيقا وأشرافا ونعمل علة تحويله إلى مركز بحوث تابع لجامعة بغداد واحد أقسام هذه اللجنة هي قسم حقوق الإنسان ونسعى إلى تطوير الوحدة إلى قسم والقسم إلى مركز ولدينا تجربة مع معهد السلام الأمريكي لم تكتمل. ونتأمل من هذا المؤتمر إن يجدد فينا روح العمل ونفحات المعهد حتى نعيد العمل بهذا الطريق ونركز عليه للحصول على المستلزمات والأجهزة الضرورية حتى نفتتح مركز.

السيدة رند الرحيم
نحن بحاجة إلى أكثر من مركز في العراق وان التدريب على (TOT) لا يجب ان يختزل لأربعة أيام او خمسة تعقيبا على رأي طرح من قبل احد المشاركين.

السيدة نجاح بدر عبد الله / مديرة الإعدادية المهنية للبنات.



لقد بدائنا بالتعليم على حقوق الإنسان وحق المرأة في الإعدادية و في الحضانات الموجودة في مدرستنا ونسعى إن يكون للفتاة مجال في ممارسة حقها بالعمل . وقد كانت لدينا تجربة اتصال مع إحدى المدارس الأمريكية عبر اجتماع فيديو مباشر حيث تعرفت طالباتنا ومدرساتنا على مدرسات وطالبات المدرسة الأمريكية كانت تجربة جيدة.

السيد صلاح السلطاني مؤسسة أبابيل .

السؤال الأول إلى السيد عبد الكريم شنين ,ما الذي سينول إليه ملف المهجرين وهل ملف المهجرين حقيقة أم سراب؟
السؤال الثاني إلى د.صلاح النعيمي.

الإعلام لا يحتاج إلى تربية وانه قد سطر أروع الدروس في التربية والنضحية وهو لا يركب السيارات المصفحة ولا يستلم الرواتب الضخمة والإعلام هو من أوصل زراعة المليون شتلة من وزارة التعليم إلى المجتمع.
السيد عبد الكريم شنين ؛

لدينا قاعدة بيانات تفصيلية والمسجلين لدينا من المهجرين هو 48000 عائلة مهجرة ، 20,000 عائلة استلمت منحة العودة،المتبقي هو 28,000 من المجموع الكلي . ومجلس المحافظة صوت على بناء 30,000 وحدة سكنية وتم تخصيص قطعة ارض لهذا المشروع وشكل لجنة لمتابعة هذا الموضوع ولدينا حوارات مع الجانب الأمريكي للتبرع لإنشاء 500 وحدة سكنية وحوارات مع جهات أخرى ونحن نعمل على إنهاء ملف المهجرين وإعادتهم إلى أماكنهم الأصلية أو إلى موقع بديل .

في اجتماع مجلس المحافظة صوتنا عليه وهو متعلق بموضوع (البترودولار) الذي يستقطع من العائدات المتحققة من تصدير النفط وقد خصصنا مبلغ لهذا المشروع من هذه العائدات.

د.صلاح النعيمي حينما نتحدث عن التربية لا نعني إن المتوجهين إلى وزارة التربية هم غير متربين بل نقصد على الإنسان إن يطور نفسه ويربها على السلوكيات الصحيحة ونحن نطالب الإعلام بان يركز على الجوانب الايجابية وليس التركيز على الإرهاب والعنف فقط.

الجلسة الرابعة والأخيرة (مراقبة واقع حقوق السجناء)

أدار الجلسة الأستاذ علي رحيم مدير برنامج مبادرة دعم حقوق الإنسان في المعهد العراقي وقد دعي كل من :-

1-الأستاذ سالم لفتة / عضو تحالف دعم حقوق الإنسان .

2- الأستاذ حيدر العوادي / عضوي تحالف مشروع دعم حقوق الإنسان .

وقد تحدث السيد حيدر العوادي عن واقع السجن والمعاملة التي يعيشها السجناء وان عدد السجون المركزية الموجود هو (14) سجن في أنحاء العراق تخضع إلى إدارة وزارة العدل بينما تتولى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ادارة السجون في كردستان. وصف الأوضاع يعني قطاع السجون والمعتقلات من ضعف البني التحتية وان البنايات الموجودة هي قديمة ذات مساحات ضيقة لا تتناسب مع عدد النزلاء من السجناء، وقد لاحظنا وجود الأمراض المزمنة أو الأمراض المعدية والتي تحصل بالأخص فصل الشتاء مع ضعف تقديم الخدمات الصحية . كما لا يوجد فصل للسجناء حسب نوع الأحكام والأعمار وتعرض الأحداث إلى سوء المعاملة الإنسانية من قبل الشرطة او من قبل المحكومين الكبار كما إن نوع الجرائم تختلف حسب طبيعة المدن العراقية وتواجد العنف فيها. وأشار إلى قلة عدد السجون المخصصة للنساء في عموم العراق وغياب الطبيبة الأخصائية للسجينات. ولا بد من الإشارة إلى السجناء العراقيين في السعودية وما يعانونه من انتهاكات كبيرة وإحكام إعدام غير قانونية ويوجد المئات منهم في سجون (عرعر ورفحاء وحفر الباطن والرياض) ورغم المطالبات المتعددة من الأطراف المختلفة إلا إن استجابة الجانب السعودي ضعيفة وغامضة قدم الأستاذ سالم لفتة / رئيس منظمة كوفان لحقوق الإنسان والديمقراطية قدم عرضا عن إصلاحية الأحداث في الطوبجي كنموذج وبين فيه إن حالة الاحتفاظ ملازمة ومتكررة ولكن في السنوات الأخيرة أخذت هذه الظاهرة بالانحسار حسب إحصائيات وزارة حقوق

الإنسان وان الوضع الأمني وكذلك تطبيق قانون الإرهاب ساهم في

رفع معدلات الاحتفاظ بالإضافة إلى تأخير حسم قضايا الأحداث

تم فتح باب الأسئلة للحضور وتوجهت د.فوزية العطية بالسؤال التالي للسيد سالم لفتة (هل هناك إجراءات وقائية للحد من انحراف الشباب؟ وهل توجد إجراءات من قبل وزارات معنية أو منظمات وطنية أو دولية؟

في قسم الاجتماع يوجد فرع الخدمة الاجتماعية والذي يقوم بتخريج أعداد من الطلبة سنويا فهل من الممكن

الاستفادة من خريجي هذا الفرع وهل يوجد تعاون بين الجهات المعنية وفرع الخدمة الاجتماعية في قسم



الاجتماع ؟

أجاب السيد سالم / لقد طالبنا بتدريب كوادر من باحثين اجتماعيين وغيرهم أما عن طرق الحد من الجنوح فهي مسؤولية تشترك فيها كافة الجهات المعنية بما في ذلك السلطة التشريعية التي عليها تشريع القوانين التي تحمي هذه الفئة ونحتاج إلى تعاون البحث الاجتماعي والبحوث العلمية في الجامعات والمجتمع المدني وحول سؤال السيدة خنساء زيدان / جمعية صناعات الحياة عن وجود برامج تاهيلية للأحداث داخل الإصلاحية وبعد انتهاء الحكومية ؟

أجاب توجد برامج تاهيلية داخل المؤسسة الإصلاحية أما بعد انتهاء مدة الحكم وخروج الحدث فلا توجد رعاية وأقول ذلك بأمانة وقد علقت السيدة سهيل الاسدي على تأخير حسم قضايا الأحداث وبقائهم في الاحتجاز بان قانون أصول المحاكمات الجزائية ينص على وجوب حسم القضايا خلال مدة ستة أشهر كحد أقصى ولا يجوز بقاء المتهم أكثر من هذه الفترة دون حسم القضايا فعلى أي أساس يبقى الأحداث المتهمون لفترات تتراوح بين الثلاث أو الأربع سنوات ؟

أجاب السيد سالم / إن تطبيق قانون الإرهاب هو السبب

وقد وجه الأستاذ علي رحيم سؤالا إلى الأستاذ حيدر (هل من الممكن اطلعنا على دور منظمات المجتمع المدني على تحسين أوضاع سجن نقرة السلام والسجون الأخرى في السماوه.



أجاب السيد حيدر العوادي لا ننكر هناك استجابات من قبل الجهات الحكومية في المحافظة ومنظمات حقوق الإنسان ولكنها لا ترقى إلى المستوى المطلوب وقد أجريت على سجن السماوه بعض التحسينات تم توفير مركز طبي

وتم إحالة قسم من السجناء إلى سجن الناصرية والمحكومين مؤيد إلى سجن جمجمال ومن الأمور المنافية لحقوق الإنسان يتم نقل السجناء إلى المحاكم بسيارات مكشوفة (البيك اب) ويضطرون لانتظار

محاكمتهم في المحكمة لوقت طويل وأمام الناس وقد طالبنا أن يتم النقل بسيارات مخصصة لهذا الغرض وعدتنا الجهات الحكومية بتهينة سيارتين أو ثلاث للقيام بذلك.

توصيات اليوم الأول للمؤتمر.

توصيات السيدة رند الرحيم ما يلي :

1. على السلطة التشريعية تشريع او تعديل او إلغاء القوانين التي تتناقض مع نصوص الاتفاقيات التي صادق عليها العراق وذلك لسد الفجوة في القوانين .
2. على السلطة التنفيذية وقف الانتهاكات التي تحصل على حقوق الإنسان في كافة الميادين واحالة المتسببين بها إلى القضاء .
3. على السلطة القضائية إن تأخذ دورها الاستقلالي في إحقاق الحق وفق القوانين المرعية .
4. على المجتمع المدني ان يأخذ دوره في الرصد والمراقبة وفضح الانتهاكات .

توصيات السيد باسم العوادي؛

1. إلغاء التشريعات التي تتناقض مع الدستور ومراجعة التشريعات الموجودة للوصول الى قوانين تتناسب مع الدستور .



2. تفعيل دور وزارة حقوق الإنسان في رصد الانتهاكات ونشر التقارير للرأي العام حيث لوحظ انه بالرغم من وجود هذه الوزارة هناك انتهاكات وتجاوزات على حقوق الإنسان وعلى الوزارة ان تتبنى إشاعة مفاهيم حقوق الإنسان والتأكيد على استقلالية هذه الوزارة وعدم تأثرها بالتيارات السياسية ووضع أنظمة وقوانين تمكنها من زيارة السجون ومقابلة السجناء بشكل مباشر ودون تدخل من إدارات السجون .
3. على القضاء العراقي ان يطبق ما تنص عليه القوانين بحق المرتكبين للتجاوزات والانتهاكات على حقوق الإنسان باستقلالية .
4. على وزارة التربية والإعلام والمجتمع المدني التوعية والتثقيف بمفاهيم حقوق الانسان لان معرفة الإنسان بحقوقه تساعده على المطالبة بها.

توصيات الجلسة الأولى.

توصيات السيدة سميرة الموسوي بما يلي

1. على منظمات المجتمع المدني ان تلتزم بنشر ثقافة حقوق الإنسان للنساء وتسعي إلى تمكين المرأة.
 2. العمل على التخلي عن ثقافة الاستحواذ وتبني المفاهيم والقيم التي ترسخ مفهوم حقوق الإنسان بالتثقيف نحو هذا الاتجاه.
- هادي عزيز أوصى بما يلي :

1. إزالة التعارض بين القانون الوطني والنصوص الدولية .
2. هناك الكثير من النصوص القانونية مخالفة لنصوص الدستور فيجب إلغاؤها من القانون العراقي .
3. إن جميع التحفظات التي وضعها العراق على اتفاقية السيداو قد زالت وفقا للدستور العراقي .

توصيات الجلسة الثانية؛

السيد خالد الرومي أهم توصياته فكانت كالتالي :

1. تشريع قوانين وإجراء تعديلات دستورية تضمن العدالة .
2. مشاركة الأقليات في المناصب العليا .
3. التعويض عن خسائرهم المادية والمعنوية .
4. توفير الأمن ومشاركتهم في الأجهزة الأمنية .
5. تأسيس مجلس امني لأقليات لإجراء التحقيقات واتخاذ الإجراءات الأزمة .

السيد حسام عبد الله اوصى بما يلي.

1. تشريع قانون لحماية حقوق النازحين
2. الضغط على الحكومة لتعديل برنامج الشبكة الاجتماعية وزيادة التخصيص المالي كي تكون كافية لسد الاحتياجات.
3. زيادة الدور الرقابي للبرلمان لمتابعة برنامج الرعاية الاجتماعية .
4. أعداد خطة وطنية لتسهيل العودة الطوعية .
5. تعويض العوائل ومساعدتهم على الاندماج بالمجتمع .
6. توفير فرص العمل .
7. إيصال مساعدات مستمرة بشكل شهري للأسر التي ليس لها معيل.



أهم التوصيات التي انبثقت من المؤتمر في يومه الأول من المشاركين هي ما يلي:-

1. أوجب أن يكون عمل القضاء مستقلاً.
2. ضرورة إدماج نصوص المعاهدات الدولية ضمن القانون الوطني لأنها تصبح جزءاً من القانون الوطني
3. بعد نشرها في الجريدة الرسمية .
4. ضرورة ترسيخ مفاهيم حقوق الإنسان لدى النشء واستمرارها بالمراحل المتقدمة من الدراسة .
5. ضرورة إجراء دورات تدريبية لكافة العاملين في أجهزة الدولة حول مفاهيم حقوق الإنسان والمواطنة .
6. اعتماد مبدأ الشفافية والمساءلة من قبل الحكومة .
7. ضرورة أن يكون هناك دور فعال للمجتمع المدني في المراقبة والرصد وفضح الانتهاكات والتأكيد على
8. تطبيق المواد الدستورية المتعلقة بحماية المجتمع المدني ودعمه .
9. إصدار تشريع قانوني ينظم العمل النقابي .

توصيات اليوم الثاني للمؤتمر:

السيد عبد الستار بيرقदार

1. نحن ندعو البرلمان العراقي إلى إصدار قوانين لحماية الصحفيين وضمان حرية الوصول للمعلومة .
2. إن تأخذ منظمات المجتمع المدني دورها في تعزيز استقلال القضاء .

د.صلاح أنعمي

1. على الإعلام إن يظهر الجانب الايجابي في المجتمع ولا يركز على اظهار الجوانب السلبية والعنفية .
2. علينا إن نقلص من قوانين العقوبات واجر انتهاها وان نفكر بشكل جدي قبل تنفيذها كيف نحمي الفرد من الوقوع في الخطاء.

السيدة شيان محمد

1. تفعيل دور المنظمات الرقابية ومن ضمنها المفوضية العليا لحقوق الإنسان وتقييم القوانين ومطابقتها مع الدستور العراقي وتقييم أوضاع حقوق الإنسان ومن ضمنها ما يحدث بالسجون وإقامة الدعاوى ضد الجهات المنتهكة للحقوق.
2. تعزيز دور المنظمات غي الحكومية واعتبارها كشريك مع الحكومة وجعلها لان تكون ورقة ضغط على الحكومات .
3. استقلالية القضاء .
4. دور الإعلام وان يكون رقيب على الجهاز التنفيذي والتشريعي يجب مساندة الاعلام الحر وان يكون مساهم في نشر ثقافة التسامح وحقوق الإنسان.

توصيات صدرت من قبل المشاركين:



العمل من اجل الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان
ودعم المجتمع المدني في العراق

1. إن يتم تنظيم مبادرة للاستنهاض بمفردة حقوق الإنسان داخل الجامعات قد تكون جزء من مبادرة حقوق الإنسان التي قدمها المعهد العراقي على ان تكون مبادرة منظماتي جامعية إي تعاون ما بين الجامعات ومنظمات المجتمع المدني المستقلة وغير المسيسة.
2. الحاجة إلى إنشاء مركز للأعداد وتطوير مدربين في مجال حقوق الإنسان.
3. استخدام وسائل وأساليب متقدمة لتعريف بحقوق الإنسان في الجامعات والمدارس.
4. تطوير فعالية (الفيديو كونفرانس) الاتصال المصور عبر شبكة الانترنت في المدارس والمعاهد والكليات مع الجامعات الأجنبية أو المحلية.